



Effect of interest rate in the Iraqi general budget for the period 1990-2015

أثر سعر الفائدة في الموازنة العامة العراقية للمدة ١٩٩٠-٢٠١٥

*م.م. بشار سعدي عبد

Abstract The trend of research towards identifying most of the variables surrounding the relationship between monetary policy and fiscal policy, as well as the element that mediated this relationship (interest rate), the views of economic schools on this subject differed between these schools, adding that the Iraqi economy is one of the economies In addition to structural distortions, the results show that the interest rate (a quantitative instrument of monetary policy) has an impact on the state budget. When the interest rate increases or decreases, the rate of economic growth, public taxes, and public debt is affected. In the general budget.

*مديرية تربية بابل

مستخلص:- كان اتجاه البحث نحو التعرف على أغلب المتغيرات التي تحيط بالعلاقة ما بين السياسة النقدية والسياسة المالية، الى جانب العنصر الذي يتوسط هذه العلاقة (سعر الفائدة)، لقد اختلفت اراء المدارس الاقتصادية حول هذا الموضوع باختلاف تلك المدارس، اضافه الى ان الاقتصاد العراقي يعتبر من اقتصادات الحالة الخاصة الى جانب التشوهات الهيكلية التي يعاني منها، فقد اظهرت نتائج البحث ان لسعر الفائدة (احد الادوات الكمية للسياسة النقدية) تأثير في

الموازنة العامة للدولة فعند زيادة او انخفاض سعر الفائدة يتأثر معدل النمو الاقتصادي والضرائب العامة والدين العام وبالتالي التأثير في الموازنة العامة.

المقدمة: يعد سعر الفائدة من الادوات المهمة للسياسة النقدية، فالتغيرات في اسعار الفائدة تؤثر مباشرة في قرارات الوحدات الاقتصادية، المنتجين والمستهلكين والمستثمرين، فهو يؤثر في قرارات الافراد ما بين الادخار لدى المصارف التجارية او الاستهلاك الحالي وكذلك يؤثر في قرارات المستثمرين ما بين استثمار اموالهم في مشروعات جديدة او ايداعها في مصارف تجارية او شراء سندات، كما يؤثر في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) والاستثمار وبالتالي التأثير على الإيرادات العامة ومن ثم الموازنة، اما الموازنة العامة فهي تعد من ادوات السياسة المالية المهمة للدولة فمن خلالها تحدد الدولة اوجه نفقاتها ما بين التشغيلية والاستثمارية وكذلك تحدد مصادر إيراداتها بالإضافة الى امكانية اعادة توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، فضلاً عن تحديد مستوى واتجاه التنمية الاقتصادية الشاملة، وفي الواقع ان وسائل النهوض باقتصاديات البلدان هو التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية فمن خلالهما يتحقق الاستقرار الاقتصادي.

أهمية البحث: تبرز أهمية البحث من خلال تأثير سعر الفائدة والموازنة العامة على دخل الفرد من جهة وعلى التنمية الاقتصادية الشاملة من جهة أخرى، باستخدام الادوات الوصفية لتحليل طبيعة العلاقة بين متغيرات النموذج والاسلوب العملي.

أهداف البحث: تتجلى اهداف البحث في الاتي:

١- التعرف على اثر سعر الفائدة على الموازنة العامة من عجز فيها او فائض، ومعرفة هل ان سعر الفائدة يعمل ام لا يعمل في العراق، ومدى تأثيره على الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي على دخل الفرد.

٢- يوضح الالية التي يؤثر فيها سعر الفائدة في الموازنة العامة ومدى التنسيق بين السياستان. **مشكلة البحث:** هل يؤدي زيادة سعر الفائدة الى عجز في الموازنة العامة؟ ام العكس صحيح؟ كيف تؤثر السياسة النقدية التقييدية والتوسعية على السياسة المالية؟ ماهي الية تأثير سعر الفائدة على الناتج المحلي الاجمالي.

فرضية البحث: ان سعر الفائدة لا يؤثر في الموازنة العامة، وان الهيمنة المالية النفطية ذات ريادة في التأثير على الموازنة العامة"

منهجية البحث: وظف الاسلوب الوصفي في بحث ظاهرة اثر سعر الفائدة على الموازنة العامة الى جانب كل من التحليل والتشخيص للبيانات وتفسيرها وقياسها وكذلك نوعية العلاقة بين المتغيرات واتجاهاتها واسبابها واستخلاص النتائج.

هيكلية البحث: لتحقيق هدف البحث فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث فقد تناول المبحث الأول الاطار النظري لسعر الفائدة والموازنة العامة، وقد تم تقسيمه الى ثلاث مطالب فقد تناول المطلب الاول الاطار النظري لسعر الفائدة، اما المطلب الثاني فقد تناول الاطار النظري للموازنة العامة، بينما المطلب الثالث تناول العلاقة بينهما.

اما المبحث الثاني فقد اتى تحت عنوان، سعر الفائدة والموازنة العامة في العراق وقد تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث، فجاء المطلب الاول بعنوان سعر الفائدة في العراق بينما تناول المطلب الثاني الموازنة العامة في العراق، في حين المطلب الثالث العلاقة بين سعر الفائدة والموازنة العامة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥). اما المبحث الثالث جاء تحت عنوان العلاقة بين سعر الفائدة والموازنة العامة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥) باستخدام البرامج الاحصائية فقد قسم الى مطلبين فتناول المطلب الاول توصيف الانموذج القياسي بينما تناول المطلب الثاني تقدير النموذج القياسي وتحليل العلاقات الاقتصادية

الاطار النظري لسعر الفائدة والموازنة العامة

المطلب الاول: الاطار النظري لسعر الفائدة:

اولاً: تعريف سعر الفائدة: يعرف سعر الفائدة على انه ثمن التنازل عن القوة الشرائية (Purchasing power) في الوقت الحالي من المقرض كضمان للقرض او نتيجة المخاطر التي تحاط بالمبلغ طوال مدة القرض^(١). كما يعرف سعر الفائدة بانه المبلغ الذي يجبيه الأفراد نتيجة ايداعهم المبالغ النقدية في المصارف التجارية، أي أنَّه النسبة المئوية الذي يحصل عليه الأفراد نتيجة إيداع مدخراتهم في البنوك التجارية، وعلى أساس تلك المبالغ المودعة تحصل البنوك على الفوائد ايضاً عند منحها القروض والتسهيلات، أنَّ سعر الفائدة يتم تحديده من قبل السلطة النقدية (البنك المركزي) تبعاً لحالة البلد الاقتصادية، ففي حالة التضخم يتم رفع أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي وذلك لإغراء الأفراد لإيداع أموالهم، مما يؤدي إلى إمتصاص جزء من المعروض النقدي، اما في حالة الكساد فيقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الفائدة على القروض لتشجيع المستثمرين على الاقتراض وبالتالي زيادة الانتاج والقضاء على الكساد^(٢).

ثانياً: سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي.

سعر الفائدة الاسمي هو السعر المعلن في الصحف وداخل البنوك، أما سعر الفائدة الحقيقي فهو يعبر عن القوة الشرائية، بمعنى هو سعر الفائدة الاسمي بعد اخذ ارتفاع الأسعار (التضخم)، فعند اقتراض شخص مبلغ (١٠٠٠) دينار من البنك بفائدة معلنه (١٠%) وجب على الفرد دفع مبلغ (١٠٠٠) دينار مضاف عليه (١٠٠) دينار مقدار الفائدة الاسمية ليصبح المبلغ المطلوب (١١٠٠) دينار، ونتيجة لارتفاع الاسعار بمقدار (١٠%) فإن مبلغ (١٠٠٠) سيصبح العام القادم (١١٠٠) دينار نتيجة لانخفاض القوة الشرائية مع ثبات عدد الوحدات النقدية، اي ان سعر الفائدة الحقيقي يساوي صفرأً، ولو افترضنا ان التضخم في العام القادم هو (٤%) وسعر الفائدة الاسمي هو (١٠%) فإن سعر الفائدة الحقيقي سيكون (٦%)^(٣).

$$(١٠\% - ٤\% = ٦\%)$$

بمعنى ان سعر الفائدة الحقيقي هو سعر الفائدة الاسمي مطروح منه معدل ارتفاع الاسعار^(٣)

$$r = i - f$$

(١) Arthur O Sullivan & Steven M. Macroeconomics, 6th Ed, New Jersey, 2003, p285

(٢) للمزيد انظر: محمد حربي موسى، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، دار وائل للنشر، ط١، عمان، ٢٠٠٦، صص ١٦٤-١٦٥.

(٣) للمزيد انظر: خالد واصف الوزني وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الاردن، ٢٠٠٩، صص ١٨٣-١٨٤.

حيث ان:

f: نسبة التضخم i: سعر الفائدة الاسمي r: سعر الفائدة الحقيقي

ثالثاً: سعر الفائدة حسب رؤية المدارس الاقتصادية:

١ - سعر الفائدة حسب رؤية المدرسة الكلاسيكية:

إن سعر الفائدة بموجب هذه النظرية يعد ظاهرة حقيقية، أي يتحدد بعناصر حقيقية وليس نقدية والتي هي عرض المدخرات (Supply of Saving) والطلب على الاستثمار (Demand for investment) إذ بموجبهما سيتحدد سعر الفائدة التوازني في السوق (Equilibrium Rate of Interest) وبذلك حصر سعر الفائدة في القطاع الحقيقي بسبب عدهم النقود كأداة للتعامل الحقيقي للسلع والخدمات في السوق^(٤).

بمعنى أن سعر الفائدة يتحدد بتقاطع دالة الاستثمار ودالة الادخار، ويمكن القول بشكل عام ان الطلب على الاستثمار يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة فكلما ازداد سعر الفائدة انخفض الطلب على الاستثمار وازاد عرض الادخارات بتأجيل الاستهلاك الحالي وبالعكس عندما ينخفض سعر الفائدة سيشجع على زيادة الاقتراض لأغراض الاستثمار وبالمقابل ينخفض عرض الادخارات، وعليه فإن سعر الفائدة سيحقق توازناً تلقائياً بين الطلب على الاستثمار وعرض المدخرات إلا ان هذه النظرية اهملت عوامل أخرى لها تأثير كبير مثل عرض النقود والطلب عليها، واعتبرت ان العامل الاساسي في تحديد الادخار هو سعر الفائدة ولكن الدراسات أوجدت أن الدخل هو العامل الرئيسي في ذلك اضافة الى انها لم تفرق بين الادخار والاكتناز (الذي لا يكسب صاحبه فائدة)^(٥).

٢ - سعر الفائدة حسب رؤية المدرسة الكينزية:

لقد انتقد كينز النظرية الكلاسيكية لإهمالها المؤشرات النقدية التي اعتبرها الأكثر أهمية وصلة بتحديد سعر الفائدة والذي عدّه ظاهرة نقدية بحتة، مؤكداً ان سعر الفائدة ثمن الاحتفاظ بالسيولة، فسعر الفائدة ليست ثمناً للامتناع عن الاستهلاك مثلما جاء به الكلاسيك، ولا ثمناً للادخار فقد يحدث أن يدخر البعض دون أن يتحملوا أية تضحية، واكد على ان سعر الفائدة يعتمد على اجراءات السلطة النقدية من جهة وعلى الرغبة في الاحتفاظ بالنقود بوصفها بديلاً للاحتفاظ بالسندات من جهة أخرى^(٦).

وحسب نظرية كينز يتحدد سعر الفائدة من خلال الكمية النقدية (عرض النقد) بتفضيل السيولة (الطلب على النقود)، فسعر الفائدة يتجه اتجاهاً عكسياً مع كمية النقود، واتجاهاً طردياً مع

(٤) محمد صالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، ط١، اثرء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص٢٠٦.
(٥) فارس فضيل محمد ساحل، تفسير الفائدة والعوامل المحدد له في ضوء الفكر الاقتصادي الحديث، للملتقى الدولي الثاني، الجزائر، ٢٠٠٩، ص٣.
(٦) محمد صالح القرشي، مصدر سابق، ص٢٠٨.

تفضيل السيولة كما بين كينز ان انخفاض سعر الفائدة يرفع من أرباح السندات، وأوضح ان هناك حداً أدنى لإنخفاض سعر الفائدة والذي اسماه مصيدة السيولة (فخ السيولة) Liquidity Trap والتي تعني إستعداد الأفراد للإحتفاظ بأي كمية إضافية من النقود عند أدنى مستوى لسعر الفائدة الأسمي، إذ لا يمكن أن ينخفض إلى أدنى من ذلك، وفي هذا الجانب يصبح منحني تفضيل السيولة موازياً للمحور الأفقي، فإذا ما إستمر الأفراد بطلب النقود، فأين سيتم توظيفها إذا كان الاقتصاد في حالة ركود وكساد، الا ان تحديد سعر الفائدة في ظل نظرية تفضيل السيولة الكنزية تعرضت الى مجموعة من الانتقادات ابرزها انها تفسير قصير الاجل وتعمل اذا كان الدخل ثابتاً ومستقراً وهذا لن يتحقق في الاجل الطويل والذي يعد أكثر أهمية لغراض استثمار رأس المال^(٧).

٣- سعر الفائدة حسب رؤية المدرسة النقودية (الكلاسيكيون الجدد):

تلكأت وسائل وأدوات التحليل الكينزي بعد الحرب العالمية الثانية في معالجة الأزمات الاقتصادية المعاصرة ومنها التضخم الركودي (Stagflation) إذ اتسمت اقتصاديات الدول الرأسمالية بارتفاع مستوى الأسعار ومعدلات البطالة معاً، ولم يعتقد كينز بلوغ الاقتصاد مثل هذه الحالة، إذ عجزت السياسات النقدية والمالية الكنزية في التأثير في سعر الفائدة ومن ثم جمود الاستثمار والمضاعف مما استدعى تدخل (ملتون فريدمان) والذي طرح نظريته الجديدة التي نشرها في مقالته الموسومة بـ (The Quantity Theory Of Money Restrment) وتبنى فيها التحليل الكلاسيكي الجديد والذي لا يعد ترديداً للفكر الكلاسيكي القديم بل يختلف عنه بعدد من الجوانب منها فكرة الاستخدام الكامل فضلاً عن اختلافه عن الفكر الكينزي بل استفاد من بعض الانتقادات الموجهة لتلك النظريات وكذلك الإفادة من التطور الفكري^(٨)، ووفقاً لهذه النظرية فان سعر الفائدة يتحدد بعرض الاقتراض من جهة والطلب على القروض من جهة أخرى وبتعبير اخر ان سعر الفائدة يتحدد عند نقطة التعادل بين الطلب (الأموال المعدة للإقراض) من جهة والعرض (الأموال معدة للإقراض) من جهة أخرى، كما بين ان الأموال المعدة للإقراض تتأثر بالإصدار النقدي الجديد المضافة وبمداخلات الأفراد بنفس المدة^(٩).

٤- سعر الفائدة حسب رؤية مدرسة التوقعات العقلانية:

وتتلخص هذه النظرية بان للأفراد توقعات عقلانية سواء للمستهلكين والمنتجين والمستثمرين غير متحيزه احصائياً (Unbiased) وان الحكومة لا تستطيع خداعهم لانهم يمتلكون نفس المعلومات التي بحوزة الحكومة من الناحية النظرية والعملية، واستنادا على ذلك فان الافراد المستثمرين قادرين

(٧) كنعان علي: "النقود والصيرفة والسياسة النقدية"، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى، 2012، ص516
For more information, Jagdish Handa, Monetary Economics, New York, Taylor & Franci, pp63-65
(٨)

(٩) للمزيد انظر: سامي خليل، نظريات السياسات النقدية والمالية، الكتاب الثاني، ط١، شركة الكاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٢، ص ص ٥٣٣-٥٣٤.

على التنبؤ بشكل صحيح لسعر الفائدة، كما اكدت على مرونة الأسعار والاجور وبضمنها سعر الفائدة، اي انه قادر على تحقيق التوازن في الأسواق المالية بمدة قصيرة لان اي انحراف سيجعل الأفراد يصححوا توقعاتهم ليصل سعر الفائدة الى حالة التوازن بالإضافة الى ان اي معلومة حصلت في الماضي لن تؤثر على سعر الفائدة وانما الذي يؤثر ما سيحدث في المستقبل من أحداث غير متوقعة^(١٠).

المطلب الثاني: الاطار النظري للموازنة العامة

تتبع الدول المتقدمة ومعظم الدول النامية في تسيير انشطتها المالية وفق سياقات وبرامج محددة وبصورة دقيقة، ومن هذه البرامج الموازنة العامة التي توضح قوة المركز المالي للحكومة، وتقسم الموازنة العامة الى جانبين الاول هو النفقات العامة والثاني هو الإيرادات العامة والتي تقرر مسبقاً للسنة المالية القادمة والتي سيتم استحصال موافقة السلطة التشريعية، وللموازنة دور مهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ اصبح بإمكان الدول النهوض باقتصاداتها من خلال الموازنة العامة وذلك من خلال توجيه النفقات الاستثمارية او الاستهلاكية فضلاً عن توزيع الاستثمارات الى القطاعات المنتجة منها (الصناعية والزراعية)

أولاً: مفهوم الموازنة العامة:

تعرف الموازنة العامة (على انها عملية توقع واجازة نفقات الدولة وإيراداتها عن فترة زمنية مقبلة، وهي في العادة سنة، تعبر فيها عن اهدافها الاقتصادية والمالية^(١١)). كما وتعرف (بانها خطة مالية منظمة تقضي الى تحقيق اهداف واستراتيجيات لتوجيهها نحو المستقبل، وتكون قائمة على نتائج متوقعة لكل من النفقات والإيرادات العامة خلال السنة القادمة)^(١٢). او هي (خطة مالية تتضمن تقديراً لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة واحدة ويتم اعدادها لأهداف (اقتصادية وسياسية واجتماعية ومالية) تسعى الدولة لتحقيقها ويتم تحقيق بنودها المصادقة عليها ان من قبل السلطة التشريعية)^(١٣). كما يعرفها قانون الموازنة الامريكي بانها (صك يقدر فيه نفقات السنة القادمة وواراداتها بموجب القانون عند التقديم)^(١٤). بينما عرفها قانون الموازنة المصري (هي البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة لتحقيق اهداف محددة وذلك في اطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وطبقاً للسياسة العامة للدولة) اما قانون اصول

^(١٠) للمزيد انظر: عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والاسواق المالية، ط١، دار حامد للنشر، عمان، ٢٠٠٤، ص ٣١٩-٣٢١.

^(١١) عادل احمد حشيش، اساسيات المالية العامة، مدخل لدراسة اصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، ١٩٩٢، ص ٢٦٩.

^(١٢) H.W.Allen Sweeny and Roberto Rechlin, handbook of budgeting, by plan view, new York, 1981.p29

^(١٣) Robert Eisner: Which budget deficit? Some issues of measurement and their implication, the American Economic review, vol. 74.no.2,2010. P140.

^(١٤) محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، ط١، دار الميسرة، عمان الاردن، ٢٠٠٧، ص ١٦٦

المحاسبات العراقي المرقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠ المعدل (بانها الجداول المتضمنة تخمين الواردات والمصروفات لسنة مالية واحدة تعين في قانون الموازنة)^(١).

ثانياً: الموازنة العامة من وجهة نظر المدارس الاقتصادية:

مازلت الآراء محل جدل بين المختصين في السياسات الاقتصادية والمالية فيما يتعلق بتوازن جانبي الموازنة من عدمه (اختلال) فضلاً عن رفض او قبول هذا الاختلاف، وهنا لابد من التطرق الى ابرز هذه الافكار والتي هي كالآتي.

١- الموازنة العامة من وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية:

في ظل هذا الفكر ساد الاعتقاد بقدره القطاع الخاص على تحقيق التوازن المستمر تلقائياً عند مستوى التوظيف الكامل (Full employment)، ومن ثم فقد آمن الكلاسيك بأفضلية القطاع الخاص بشكل مطلق في ادارة النشاط الاقتصادي، وضمان عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لان تدخلها سوف يعوق القطاع الخاص في اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة، ولكي يضمن عدم تدخل الدولة فهم يصرون على مبدأ توازن الموازنة أيماناً منهم بان هذا التوازن سيقص دور الدولة الذي يزاحم القطاع الخاص من تأدية دوره في تحقيق التوازن الاقتصادي بأكمل وجه، إذ ستقوم الدولة بجباية الأموال من افراد المجتمع (ايرادات عامة) ومن ثم تقوم بأنفاق (جانب النفقات) نفس المبلغ لأفراد آخرين في المجتمع فينتقي اثر التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي^(٢)، ويؤكد الكلاسيكيون على ان حالة الاختلال هي نتيجة لظروف استثنائية قد تمر بها الدولة مثل الحروب والكوارث الطبيعية وان حالة التوازن ستعود تعود الى الموازنة عند انتهاء تلك الظروف، ومن الجدير بالذكر ان حالة الاختلال قد يكون فائضاً او عجزاً ففي حالة حدوث فائض (ايرادات اكبر من النفقات) فان الحكومة ستقوم بأنفاقه، ومن ثم سيصبح الفائض عجزاً عندها تضطر الحكومة لفرض ضرائب جديدة لتغطية العجز وبذلك يرفض الكلاسيك الفائض لأنه يؤدي الى تبذير الاموال وعدم الاستفادة منها بالشكل الصحيح وان القطاع الخاص اولى باستثمارها، اما في حالة العجز فان الدولة تلجا الى تغطية العجز من خلال الوسائل غير التقليدية وتتمثل بالإصدار النقدي والقروض، وان اللجوء الى القروض سيؤدي الى مزاحمة القطاع الخاص اليها اما الاصدار النقدي الجديد حسب الكلاسيك سيؤدي الى التضخم وارتفاع الأسعار^(٣).

٢- الموازنة العامة من وجهة نظر المدرسة الكنزية:

ان الية التوازن التلقائي للكلاسيك ومبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لم تعد تجدي نفعاً فقد ساد الكساد العظيم (١٩٢٩-١٩٣٣) في معظم اقتصاديات العالم، فقد شلت الآليه التلقائية للنظرية الكلاسيكية، مما اتاح فرصة لظهور فكر جديد من خلال (جون ماينرد كينز) ونظرية

^(١) للمزيد انظر: عبد الكريم صادق بركات، وآخرون، المالية العامة، ط١، دار الجامعة للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٦، ص ٣٧١-٣٧٢.

الطلب الفعال في كتابة الموسوم (النظرية العامة في الاستخدام والنقود والفائدة) والتي نادى فيها الى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، من خلال تشخيصه الخلل فقد فسر سبب هذه المشكلة (الكساد) هو قصور الطلب الكلي وليس العرض الكلي ويكمن الحل في تحفيز هذا الطلب عبر الادوات المالية للدولة (الضرائب والانفاق الحكومي) لتحقيق التوازن الاقتصادي واستمراره، وفند كينز حالة الاستخدام الكامل بدليل وجود موارد معطلة، كما اكد كينز على ان توازن الموازنة يمكن ان يحدث كل ثلاثة سنوات او اقل او اكثر وليس بالضرورة كل سنة، اي ان التوازن المالي لم يعد مهماً بقدر اهمية تحقيق التوازن الاقتصادي إذ اصبح من الضروري ان يتساوى الطلب الكلي والعرض الكلي وليس الموازنة العامة للدولة^(١٦)، وعلى خلاف الكلاسيك يؤمن كينز بضرورة تقدير النفقات كمحدد للإيرادات، لان زيادة او نقصان في النفقات ستجلب عن اثار اقتصادية واجتماعية، فزيادة النفقات يؤدي الى تنشيط الطلب الكلي ويكون هذا علاج للكساد الاقتصادي، ثم ان خفض النفقات يؤدي الى خفض الطلب الكلي والحد من التضخم، وكذلك زيادة ونقصان الإيرادات العامة لها اثار اقتصادية واجتماعية يتم التحكم بها حسب الحالة الاقتصادية للبلد وليس كما اعتقد الكلاسيك^(١٧).

٣- الموازنة العامة من وجهة نظر المدرسة النقودية (Monetary View):

لقد اصبحت الرؤية الكنزية عاجزة في اوائل السبعينات من القرن الماضي إزاء ظاهرة التضخم الركودي (Stagflation) والمتمثلة بوجود التضخم والركود في آن واحد، مما حدا بصناع القرارات الاقتصادية الى توجيه الانتقاد الى النظرية الكنزية وإعادة الاضواء الى النظرية الكلاسيكية مجدداً بصوره طروحات قدمها ملتون فريد مان (M-Friedman) زعيم مدرسة شيكاغو وعدد من تلامذته^(١٨)، يرى فريدمان ان النفقات العامة ينبغي ان تنمو بنفس معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، وان زيادتها خلاف تلك النسبة سيؤدي الى عجز الموازنة ويرافقها تقييد حركة رأس المال الخاص وأبعاده عن دوره في تحقيق التوازن الاقتصادي، ونتيجة لهذا الانفاق تفرض الدولة ضرائب على القطاع الخاص ودوره ومن ثم تحويلها الى القطاع العام مما سيؤدي الى التأثير سلباً على حوافز الاستثمار والانتاج والادخار للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، اما في حالة عدم كفاية الإيرادات في الموازنة فان الحكومة ستلجأ اما الى اصدار نقود جديدة البنكنوت او زيادة حجم الدين العام من خلال زيادة الدين المصرفي الممنوح للحكومة عن طريق طرح سندات لها، ففي الحالة الاولى سيؤدي هذا التمويل الى موجات من للتضخم تتعاطم حداثها في الاقتصاد عن طريق زيادة عرض النقد على نحو اكبر من النمو في الناتج المحلي الاجمالي مما سينعكس على القدرة التنافسية الدولية للبلد وبالتالي زيادة الاستيرادات وتناقص الصادرات اما في الحالة الثانية فإنها

^(١٦) محمد عبد المنعم عفر، احمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والاسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، ١٩٩٩، ص ٣١٤.

^(١٧) احمد اسماعيل ابراهيم المشهداني، قياس درجة استقلالية البنك المركزي وعلاقتها بعجز الموازنة الحكومية (العراق حالة دراسية) للمدة (١٩٨١-٢٠٠٨)، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٠، ص ٢٣.

^(١٨) For more information, Jagdish Handa: Monetary Economics, opct, pp63-65

ستؤدي الى تحول المدخرات الى الحكومة ومن ثم تحويلها الى نفقات جارية (اجور ورواتب) وبالتالي أضعاف معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، اما في حالة استخدام المدخرات للتمويل الاستثماري فحسب رأي النقوديين ستؤدي الى سوء استخدام الموارد بسبب ان الحكومة غير كفؤة في تخصيص الموارد وادارة الاستثمار^(١٩)، كما يرى النقوديون ان السياسة المالية التوسعية (زيادة الضرائب والاقتراض من البنك المركزي) التي لا يرافقها تغير في عرض النقد سوف تؤدي الى زيادة اسعار الفائدة ومن ثم تقييد الانفاق الخاص، اضافة الى ان انخفاض الانفاق الخاص سوف تضعف الاثر التوسعي للسياسة المالية، فالزيادة في اسعار الفائدة تحدث بسبب الزيادة في الاقتراض الحكومي الذي يؤدي الى زيادة الطلب على الاموال المعدة للإقراض وبالتالي يؤدي الى خفض جزء من الاستثمار والاستهلاك الخاص^(٢٠)، إذ ينبغي ان يكون التمويل عن طريق النقود المدارة لأنها تؤدي الى زيادة عرض النقد وبالتالي تزيد الناتج لان الانفاق الخاص سوف يزداد^(٢١).

٤- الموازنة العامة من وجهة نظر مدرسة التوقعات العقلانية:

في ظل الجدل الدائر بين المدرستين الكينزية والنقودية بشأن فاعلية السياستين النقدية والمالية ظهرت فرضية جديدة تدعو إلى استنتاجات جديدة في مسار السياسات الاقتصادية الحكومية، والتي جاء بافكارها مجموعة من الشباب الاقتصاديين المنتمين إلى التيار النيوكلاسيك في فترة السبعينات من القرن الماضي، وقد أطلق على هذا التيار بأصحاب نظرية التوقعات الرشيدة او العقلانية التي أصبحت ذات أهمية في التحليل الاقتصادي^(٢٢). يقضي اصحاب نظرية التوقعات العقلانية ان الافراد او الوحدات الاقتصادية قادرة على التنبؤ بالسياسات الاقتصادية نتيجة الملاحظة المستمرة، فلو فرضنا وجود عجز في الموازنة العامة بسبب زيادة الانفاق ولا بد من تغطية هذا العجز، وقد تلجأ الحكومة إلى زيادة الضرائب مستقبلاً، ففي هذه الحالة سيكون السلوك العقلاني وفقاً لهذه التوقعات هو تخفيض واضح في الاستهلاك الحالي واستخدام أي فائض في الدخل المتاح للادخار بدلاً من زيادة الطلب الاستهلاكي، الأمر الذي سيؤدي الى قلة فاعلية اثر الزيادة في الانفاق الحكومي وذلك لمواجهة زيادة الضرائب في المستقبل (بناء على التوقعات العقلانية)، وبهذا تصبح السياسة المالية الحكومية التوسعية عديمة الجدوى، وبذلك تصبح السياسة الوحيدة التي تؤثر على النشاط الاقتصادي هي السياسة المفاجئة^(٢٣).

المطلب الثالث: الاطار النظري للعلاقة بين سعر الفائدة وعجز الموازنة العامة:

(١٩) احمد اسماعيل ابراهيم المشهداني، مصدر سابق، ص ٢٣.
(٢٠) جيمس جوارتيني، استروب، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للطبع والنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1988، ص ٤٣٠

(٢١) مايكل إيدجمان، الاقتصاد الكلي - النظرية والسياسات، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٩٩، ص ٣٣٤.

(٢٢) عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، النقود والمصرف والاسواق المالية، مصدر سابق، ص ٤٤٤.

5 For more information, Albert s. Dexter, Manrice D.levi & Barrie R.Nault, Stick Prices, the impact of regulation, Journal Monetary Economics, 2002, pp 1-5.

لاشك ان سعر الفائدة هو احد ادوات السياسة النقدية، والموازنة العامة هي احدى ادوات السياسة المالية ومؤشر لوجود سياسة مالية توسعية او انكماشية حسب حالة الاقتصاد القومي، تعتمد الدول المتقدمة المزيج من السياسة المالية والنقدية لغرض السيطرة على ادارة الطلب ومجمل الوضع الاقتصادي، تؤثر السياسة النقدية على الانفاق من خلال اسعار الفائدة وشروط الائتمان، فعند خفض سعر الفائدة تيسر شروط الائتمان مما يزيد من الانفاق الاستهلاكي والاستثماري وهذه الالية اعتمدها الاحتياطي الفدرالي خلال العقدين الاخيرين، لم تكن للسياسة النقدية اهمية في غضون السنوات الاولى للثورة الكنزنية حتى تشكك بعض علماء الاقتصاد الكلي بقولهم (ان السياسة النقدية بمثابة السير على حبل مشدود) ولكن على مدار العقدين الماضيين زالت كل تلك المخاوف واثبتت السياسة النقدية قوتها خصوصاً في ثبات او خفض معدل البطالة، اما السياسة المالية فكان دورها في خفض العجز في الموازنة من خلال زيادة الضرائب وخفض الانفاق، وبعد التغيير في المزيج المالي النقدي (change in the fiscal-monetary mix) في بعض الاحيان توجيهاً يعمل على تضيق سياسة وتيسير اخرى على نحو يعمل على اثبات الطلب الاجمالي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي^(٢٤).

ويمكن التعرف على الاثار المالية التي تحدثها التغييرات في اسعار الفائدة من خلال المعادلة التفاضلية الاتية^(٢٥):

$$\frac{\partial Dcc}{\partial i_M} = \frac{\partial G}{\partial i_M} - \frac{\partial T}{\partial Y} \frac{\partial Y}{\partial i_M} + \left(\frac{1}{P}\right) \sum_{m=1}^M \frac{\partial i_m}{\partial i_M} B_m^P + \left(\frac{1}{P}\right) \frac{\partial B_M^P}{\partial i_M} i_M - \frac{\partial p}{\partial i_M} \left[\frac{1}{P^2} \sum_{m=1}^M i_M B_m \right]$$

إذ تشير $\frac{\partial Dcc}{\partial i_M}$: الى الصيغة التفاضلية لعجز الموازنة الى سعر الفائدة والذي يتأثر مباشرة بإجراءات السياسة النقدية.

(١) كما ويشير البند الاول $\frac{\partial G}{\partial i_M}$: الى اثر الانفاق (the expenditure effect) :

إذ يأخذ اشارة موجبة بسبب ردة الفعل التي تقوم بها الحكومة عند مواجهتها للتقلبات الدورية counter – cyclical reaction function، فقد تعمل الحكومة على تمديد التقلبات في كل من الناتج والتوظيف من خلال زيادة الانفاق الحكومي عندما يكون الانتاج ادنى من مستواه المتوقع، وفي بعض الاحيان يواجه الاقتصاد مرحلة ركود اقتصادي كنتيجة لإجراءات السياسة النقدية التقييدية ومعدلات الفائدة المرتفعة مما ينعكس على تخفيض معدلات الاستثمار، وقد تستجيب الحكومة لذلك من خلال زيادة عجز الموازنة بزيادة الانفاق عام.

^(٢٤) سامويلسون ونوردهاوس، علم الاقتصاد، ط١، مكتبة لبنان، بيروت، ٢٠٠٦، ص ص ٧٦٦-٧٦٢ .

^(٢٥) للمزيد انظر: منى كمال، الاطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية، بحث منشور، نوفمبر، ٢٠١٠، ص ص ٩-١١ .

(٢) اما $\frac{\partial T}{\partial Y} \frac{\partial Y}{\partial i_M}$: إذ يشير الى اثر الايرادات (the revenue effect): إذ تؤدي الاجراءات التي تقوم بها السياسة النقدية التقييدية من خلال رفع سعر الفائدة الى تباطؤ معدل النمو الاقتصادي وانخفاض الدخل القومي في الاجل القصير، وبالتالي تتخفض العوائد الضريبية وهو ما يؤدي الى ارتفاع عجز الموازنة، كذلك فان انخفاض معدل النمو الاقتصادي بشكل عام سيؤدي الى ارتفاع نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي.

(٣) في حين يوضح $\left(\frac{1}{P}\right) \sum_{m=1}^M \frac{\partial i_m}{\partial i_M} B_m^P$ اثر الدين (the debt effect): إذ يترتب على السياسة النقدية التقييدية معدلات مرتفعة لأسعار الفائدة الاسمية قصيرة الاجل والتي تؤثر بدورها على المعدلات متوسطة وطويلة الاجل، ونتيجة لذلك فان اعباء خدمة الدين العام والخاص بحجمها الثابت سوف ترتفع، فتؤدي تلك التكاليف الى ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة، ومن اجل التقييم الكامل لذلك الاثر، لابد من الاخذ بعين الاعتبار اثر قرارات البنك المركزي بخصوص التضخم ومعدلات الفائدة حيث اتجهت عديد من البنوك المركزية مؤخرًا الى استهداف التضخم من خلال سعر الفائدة.

(٤) اما $\left(\frac{1}{P}\right) \frac{\partial B_M^P}{\partial i_M} i_M$ يشير الى اثر ريع الاصدار (The Seigniorage Effect): فان خفض معدل التوسع النقدي من خلال عمليات السوق المفتوح (OMO) سوف تؤدي الى زيادة الدين العام وبالتالي الى زيادة عجز الموازنة في الفترات اللاحقة.

(٥) في حين $\frac{\partial p}{\partial i_M} \left[\frac{1}{P^2} \sum_{m=1}^M i_M B_m\right]$ الذي يشير الى اثر الاسعار (the price effect): حيث يرتبط معدل التضخم بعلاقة طردية مع كمية النقود وعكسية بمعدلات الفائدة، وينشأ هذا الاثر نتيجة للتعبير عن عجز الموازنة باستخدام متغيرات حقيقية حيث يعكس ارتفاع الاسعار او (ارتفاع معدلات التضخم) انخفاض القيمة الحقيقية للدين العام وبالتالي تقليل من العجز المالي.

المبحث الثاني

سعر الفائدة والموازنة العامة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥)

لابد من التطرق الى طبيعة الاقتصاد العراقي وما مر عليه من ظروف قبل الخوض في غمار التحليل الاقتصادي لسعر الفائدة والموازنة العامة، يعاني الإقتصاد العراقي من تشوهات هيكلية في مجمل قطاعاته الاقتصادية المنتجة كما يوصف بأنه احادي الجانب (لاعتماده على مورد النفط في دخله)، إضافة إلى عدم استقرار البيئة السياسية والدخول في حروب متعددة انهكت الاقتصاد وعسكرته في تلك الحقبة، ثم تبعتها أزمة العقوبات الدولية المفروضة عليه في التسعينات القرن الماضي (والتي منعت من تصدير نفطه وكذلك من استيراد السلع) التي نتج عنها تفاقم الاختلالات والمديونية الخارجية وسيادة ظاهرة الركود الإقتصادي، وتعطيل الطاقات الإنتاجية وانتشار البطالة وانخفاض مستوى الرفاهية، وانحسار التجارة الخارجية التي أدت إلى العجز الممول في الموازنة

العامّة عن طريق الإصدار النقدي الجديد، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي انهيار سعر الصرف للدينار العراقي، وكذلك تخلف طرائق الانتاج للقطاعات الإستراتيجية والخدمية، يضاف الى ذلك درجة الانكشاف الشديدة التي يمتاز بها الاقتصاد^(٢٦).

المطلب الاول: سعر الفائدة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥).

يستخدم مؤشر أسعار الفائدة للتأثير على النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال التأثير في قروض المصارف، ويتجه اصحاب القرار الى هذا الاتجاه عندما يصعب في توجيه سعر الصرف، أو عند تثبيته أو عدم المساس به لأغراض تتعلق بالتجارة الخارجية (التأثير في القدرة التنافسية الدولية) أو غيرها، وهو متبع في أغلب الدول النامية. اما في العراق فقد يتضح من جدول (٢،١) ان هناك زيادات حاصله في نسبة سعر الفائدة على الودائع للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٣) الا ان نسبة الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) باتت بانخفاض مستمر وصولاً الى ادنى مستوى لها عام ٢٠٠٢، ان هذه الانخفاضات المستمرة في نسبة الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) تعكس عدم ثقة الافراد في القطاع المصرفي من جهة وعدم الثقة بما ستؤول اليه الامور السياسية بتلك المدة، كما نلاحظ من جدول (٢،١) ان السلطات النقدية قامت برفع سعر الفائدة على القروض لكبح جماح معدلات التضخم المرتفع الا انها اثرت سلباً على حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، إذ بدأت نسبته الـ (GDP) في تلك المدة في تدهور مستمر مما اعاق دور الاستثمار الخاص واصبح مقتصر على القطاع العام مما اعاق عجلة التنمية في العراق ابان تلك الحقبة.

جدول (١)

نسب أسعار الفائدة لدى المصارف التجارية في العراق

للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٥)

السنوات	سعر الفائدة على ودائع التوفير (١)	سعر الفائدة على الودائع الثابتة (٦) أشهر (٢)	سعر الفائدة على الودائع الثابتة لمدة سنة (٣)	سعر الفائدة على الودائع الثابتة لمدة سنتين (٤)	سعر الفائدة على الإقراض قصير الأجل (٥)	سعر الفائدة على الإقراض متوسط الأجل (٦)	سعر الفائدة على الإقراض طويل الأجل (٧)
١٩٩٠	٩	١٠	٩.٥	١٠	١٧	١٩	٢٢
١٩٩١	٩	١٠	٩.٥	١٠	١٧	١٩	٢٢
١٩٩٢	٩	١٠	٩.٥	١٠	١٧	١٩	٢٢
١٩٩٣	١٠	١١	١٢	١٥	١٩	٢٣	٢٤
١٩٩٤	١٠	١١	١٢	١٥	١٩	٢٣	٢٤
١٩٩٥	١٠	١١	١٢	١٨	٢٠	٢٣	٢٥
١٩٩٦	١٠	١١	١٢	١٨	٢٠	٢٣	٢٥
١٩٩٧	١٠	١١	١٢	١٨	٢٠	٢٣	٢٥
١٩٩٨	١٠	١١	١٢	١٨	٢٠	٢٣	٢٥
١٩٩٩	١٠	١١	١٢	١٨	٢٠	٢٣	٢٥

(٢٦) هناء عبد الغفار السامرائي، عبد اللطيف سالم، الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية الدولية، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ١٥٥.

٢٥	٢٣	٢٠	١٨	١٢	١١	١٠	٢٠٠٠
٢٣	٢١	١٨	١٥	١٢	١١	١٠	٢٠٠١
٢٣	٢١	١٨	١٥	١٢	١١	١٠	٢٠٠٢
١٦	١٥	١٤	١٠	٩	٨	٧	٢٠٠٣
١٣.٥	١٢.٩	٢٢.٧	٩.١	٨	٧.١	٦.٥	٢٠٠٤
١٤.٧	١٤	١٣.٩	٧.٩	٧.١	٦.٤	٥.٥	٢٠٠٥
١٦.٢	١٥.٧	١٥.١	٨.٥	٧.٧	٧.١	٦.٠	٢٠٠٦
٢٠.٥	٢١.٨	٢٠.٦	١٣.٦٠	١٢.٣٠	١١.٦	١٠	٢٠٠٧
١٨.٠	١٧.٨٠	١٨.١٠	١٢.٢٠	١١.١	٩.٨٠	٨.٨٠	٢٠٠٨
١٦.٤٧	١٥.٦٣	١٦.١٦	١٠.١٢	٨.٨٣	٧.٨٢	٦.٨٤	٢٠٠٩
١٤.٩٣	١٣.٨٣	١٤.٣١	٨.٤٣	٧.٠٩	٦.٢٣	٥.٥٠	٢٠١٠
١٤.٢١	١٢.٧٥	١٤.٠٣	٧.٦٢	٦.٨٤	٥.٩٢	٥.٢٤	٢٠١١
١٣.٧٤	١٣.٠٣	١٣.٨٧	٧.٨٧	٦.٧٨	٥.٨٧	٥.٠٧	٢٠١٢
١٣.٦١	١٣.١٣	١٣.٥٧	٧.٤٦	٦.٦١	٥.٧٥	٤.٨٨	٢٠١٣
١٣.١٠	١٢.٣٧	١٢.٠٦	٦.٥٩	٦.٠٠	٥.١٦	٤.٣٩	٢٠١٤
١٢.٥١	١٢.٢٨	١٢.٢٩	٦.١٩	٥.٧٦	٤.٨٦	٤.٤٦	٢٠١٥

المصدر : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية لسنوات مختلفة .

جدول (٢)

إجمالي الودائع الادخارية والناتج المحلي الاجمالي (GDP) بالأسعار الجارية للمدة (١٩٩٠ -

(٢٠١٥

السنوات	إجمالي الودائع الادخارية (١)	(GDP) بالأسعار الجارية (٢)	نسبة الودائع الادخارية الى (GDP) ٢/١ (٣)	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (٤)	نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى (GDP) (5)
١٩٩٠	٩٥٠٩.٨	٢٣٧٠.٥	0.40	٣٠٩	0.0130
١٩٩١	7052	٢١٣١٣	0.33	٣٤٥	0.0162
١٩٩٢	12920	٥٦٨١٤	0.23	٤٢٥	0.0075
١٩٩٣	27236	١٤٠٥١٨	0.19	١٠٠٠	0.0071
١٩٩٤	37965	٧٠٣٨٢١	0.05	٢٣٤٨	0.0033
١٩٩٥	68273	٢٢٦٢٢٦٤	0.03	٦١٠١	0.0027
معدل النمو المركب	٣٨.٧١	١١٣.١٢		٦٤.٠٧	
١٩٩٦	123669	٢٥٥٦٣٠.٧	0.05	٤٢٢٢	0.0017
١٩٩٧	204472	٣٢٨٦٩٢٥	0.06	١٠٨٢٧	0.0033
١٩٩٨	294364	٤٦٥٣٥٢٤	0.06	١٨٨٥٥	0.0041
١٩٩٩	373570	٦٦٠٧٦٦٤	0.06	٦٧٠٠٨	0.0101
٢٠٠٠	486066	٧٩٣٠٢٢٤	0.06	١٧٠٠٠٤	0.0214
٢٠٠١	678959	٩٩١١٤٢٠	0.07	٢٤٣٨٢١	0.0246
٢٠٠٢	838640	٤١٠٢٢٩٢٧	0.02	٣١٢٢٠٠	0.0076
٢٠٠٣	١١٧٩٨١٩	٢٩٥٨٥٧٨٨.٦	0.04	٤٢٢٢	0.0001
معدل النمو المركب	٤٠.٨١	٦٥.٨٩		٢٠.٣٩	
٢٠٠٤	١٣٤٩٥٢٢	٥٣٢٣٥٣٥٨.٧	0.03	٣٩٦٤١٨	0.0074
٢٠٠٥	٣٢٦٠٢٢٥	٧٣٥٣٣٥٩٨.٦	0.04	٦٢٢٤٧٦	0.0085
٢٠٠٦	٥٥٩٠١٨٩	٩٥٥٨٧٩٥٤.٨	0.06	٩٥٠٢٨٧	0.0099
٢٠٠٧	٥١٩٨٨٢٩	١١١٤٥٥٨١٣	0.05	١٨٨١٠١٤	0.0169
٢٠٠٨	٦٦٧١٩٩٣	١٥٧٠٢٦٠.٦٢	0.04	٢٣٨٧٤٣٣	0.0152

0.0305	٣٩٧٨٣.١	0.06	١٣.٦٤٢١٨٧	٨.٥٥٢٥٩	٢٠٠٩
0.0563	٩٤١٣١٥٣	0.05	١٦٧.٩٣٢٠٤.٤	٨٥٤٥٦٧٩	٢٠١٠
0.0581	12994125	0.04	٢٢٣٦٧٧.٥٥.٢	٩٥٩٣٣٥٦	٢٠١١
0.0847	20770625	0.05	٢٤٥١٨٦٤١٦.٥	١١٦٠.٢٥٧	٢٠١٢
0.0870	٢٣٥٧٤٣٢٨	0.05	٢٧١.٩١٨٠٠.٠	١٣٦٩٥٠٠٠	٢٠١٣
0.0988	٢٥٧٥٥٣٥٨	0.07	٢٦٠.٦١٠٤٠٠.٠	١٧٨٧٤٠٠٠	٢٠١٤
0.0135	25872785	0.01	١٩١٧١٥٧٩١٨	١٧٠٠.٣٢٨٧	٢٠١٥
	٤١.٤٥		٣٤.٦٤	٢٣.٤٠	معدل النمو المركب

المصدر : الاعمدة (١,٢,٤) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية لسنوات مختلفة، العامودان (٣,٥)، من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات الاعمدة (١,٢,٤).
- معد النمو المركب من عمل الباحث.
ملاحظة/ تم حساب معدل النمو المركب من قبل الباحث اعتمادا على الصيغة الاتية^(٢٧):

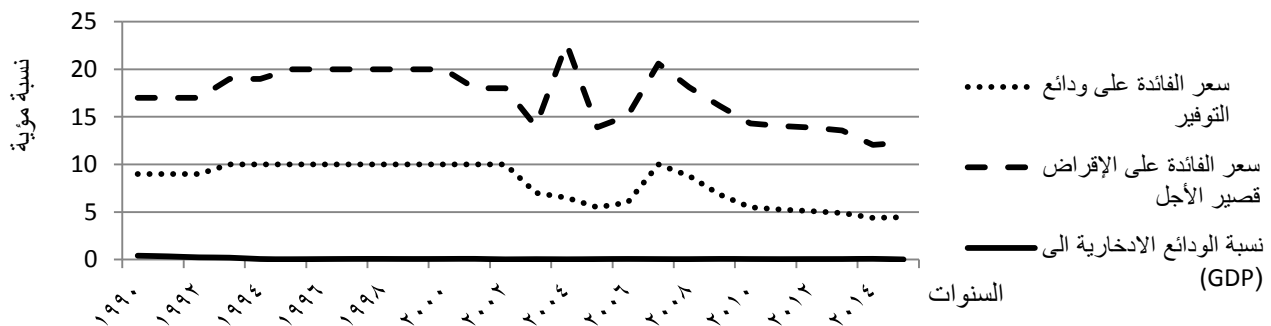
$$r = \left\{ \left(\frac{Y_t}{Y_0} \right)^{\frac{1}{n}} - 1 \right\} \times 100$$

Y_t = قيمة الظاهرة في سنة الاساس. Y_0 = قيمة الظاهرة في سنة المقارنة.

n = عدد سنوات السلسلة الزمنية.

شكل (١)

نسب اسعار الفائدة للمصارف التجارية العراقية ونسبة الودائع الادخارية الى (GDP)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدولي (٢,١)

يتضح من الشكل (١) اعلاه ان نسبة الودائع الادخارية الى الناتج المحلي الاجمالي (GDP) لم تفارق المحور الافقي بل استمرت على هذه الحالة طوال فترة البحث على الرغم من ارتفاع حجم الودائع الادخارية بمعدل نمو (٣٨.٧١%) للفترة (١٩٩٥-١٩٩٠) الموضح في جدول (١)، بينما زاد معدل النمو المركب الناتج المحلي الاجمالي (GDP) لنفس المدة بمقدار (١٣.١٢%)، اما المدة (١٩٩٦-٢٠٠٣) فتمتاز بأكثر استقراره بسبب استقرار اسعار

^(٢٧) أنظر في ذلك: حسين ديكان درويش، ملامح وافاق التنمية الاقتصادية في الهند، المجلة العراقية للعلوم الادارية، جامعة كربلاء، ط١، مجلد (٤)، العدد (١٥)، ٢٠٠٧، ص ١٣٣.

الفائدة بجميع انواعه من جهة وتوقيع العراق مذكرة التفاهم من جهة اخرى كما مبين في جدول(١) فقد سجل معدل النمو المركب للودائع الادخارية لهذه المدة (٤٠.٨١%)، أما المدة التي تلت عام(٢٠٠٣) على الرغم من التقلبات التي حصلت في اسعار الفائدة الا ان جميعها كانت باتجاه الانخفاض سوء على الایداع او على الاقتراض(الائتمان)، فقد زاد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بمعدل نمو مركب بمقدار (٤١.٤٥%) بينما كان (٢٠.٣٩%) للفترة ما قبل عام(٢٠٠٣) اي ازداد بمقدار الضعف تقريباً، وترجع هذه الزيادة الى انخفاض اسعار الفائدة على القروض، اما حجم الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي فهي لم تتغير كثيراً بين الفترتين بالرغم من الزيادة الحاصلة في حجم الائتمان نتيجة الزيادة الكبيرة الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بسبب ارتفاع في اسعار نفط، اما حجم الودائع الادخارية فقد ازداد ولكن بمعدل اقل من الزيادة الحاصلة في المدة ما قبل عام(٢٠٠٣)، فقد بلغ معدل النمو المركب لحجم الودائع الادخارية قبل عام(٢٠٠٣) (٤٠.٨١%) بينما بلغ (٢٣.٤٠%) للفترة ما بعد عام(٢٠٠٣) وترجع هذه الانخفاضات الى انخفاض نسبة الفائدة الممنوحة من المصارف التجارية.

المطلب الثاني: الموازنة العامة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥).

يشير جدول(٣) الى ان الموازنة العامة للدولة عانت من العجز المستمر خلال المدة من (١٩٩٠-١٩٩٥)، إذ يلاحظ ان نسبة نمو النفقات في هذه المدة اكبر من نسبة نمو الإيرادات حيث وصل العجز الى اقصى حالاته عام ١٩٩٥ إذ بلغ (٥٨٣٧٩٨%-) خلال المدة من (١٩٩٠-١٩٩٥) حيث عانى العراق خلال تلك الحقبة من عقوبات دولية منعت من تصدير نفطه مما انعكس وبشكل مباشر على خفض الإيرادات العامة للدولة، إذ يعتمد العراق على مورد النفط فيما لا يقل عن ٩٠% في تمويل إيراداته العامة وهو العامل الاساسي الذي جعل العجز مستمر في الموازنة العامة للدولة، حيث بلغ معدل النمو المركب للإيرادات العامة (٣.٩١%) بينما بلغ معدل النمو المركب للنفقات العامة (٣٠.٠٦%)، ان هذه الفروقات الكبيرة في الإيرادات والنفقات ادت الى ظهور عجز الموارد التي مولها العراق في حينها بإصدار نقدي جديد مما ادى الى حدوث تضخم وارتفاعات في الاسعار خلال تلك المدة، ان هذه النفقات الكبيرة لم تكن نفقات استثمارية بل تشغيلية بدليل تسجيل معدل النمو المركب للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (GDPr) اشارة سالبة (٣.٤٩%-).

جدول(٣)

الموازنة العامة في العراق للسنوات (١٩٩٠-٢٠١٥) (مليون دينار عراقي)

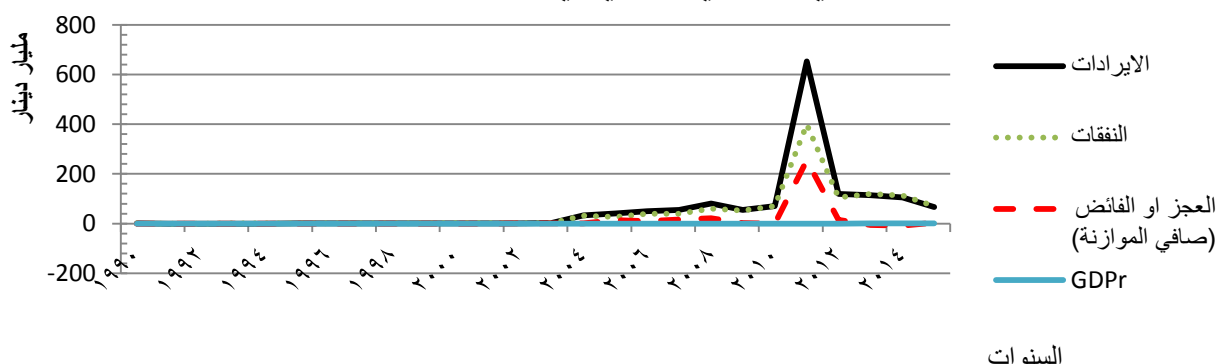
السنوات	الإيرادات العامة	نسبة النمو للإيرادات %	النفقات العامة	نسبة النمو للنفقات	العجز او الفائض (صافي الموازنة)	(GDPr) (١٠٠=١٩٨٨)	نسبة النمو (GDPr) (٧)
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)		

-----	١٢٨٥٧	(56880)	-----	141791	-----	84911	١٩٩٠
-44.50	٧١٣٥	(١٣٢٦٩)	-87.66	١٧٤٩٧	-95.02	٤٢٢٨	١٩٩١
25.63	٨٩٦٤	(٢٧٨٣٦)	87.94	٣٢٨٨٣	19.37	٥٠٤٧	١٩٩٢
48.57	١٣٣١٨	(٥٩٩٥٧)	109.69	٦٨٩٥٤	78.26	٨٩٩٧	١٩٩٣
-4.62	١٢٧٠٣	(١٧٣٧٨٣)	189.24	١٩٩٤٤٢	196.31	٢٦٦٥٩	١٩٩٤
-18.31	١٠٣٧٧	(٥٨٣٧٩٨)	246.36	٦٩٠٧٨٤	301.31	١٠٦٩٨٦	١٩٩٥
	-٣.٤٩			٣٠.٠٦		٣.٩١	معدل النمو المركب
49.64	١٥٥٢٨	(٣٦٤٥٢٩)	-21.46	٥٤٢٥٤٢	66.39	١٧٨٠١٣	١٩٩٦
21.88	١٨٩٢٦	(١٩٥٢٦٥)	11.66	٦٠٥٨٠٢	130.62	٤١٠٥٣٧	١٩٩٧
-1.51	١٨٦٤٠	(٤٠٠٠٧١)	51.95	٩٢٠٥٠١	26.77	٥٢٠٤٣٠	١٩٩٨
15.68	٢١٥٦٢	(٣١٤٤٨٧)	12.28	١٠٣٣٥٥٢	38.17	٧١٩٠٦٥	١٩٩٩
8.19	٢٣٣٢٨	(٣٦٥٦٦٦)	45.00	١٤٩٨٧٠٠	57.57	١١٣٣٠٣٤	٢٠٠٠
10.12	٢٥٦٨٩	(٧٩٠٤٨١)	38.77	٢٠٧٩٧٢٧	13.79	١٢٨٩٢٤٦	٢٠٠١
56.58	٤٠٢٢٣	٦٩٥٨٦	-58.18	٨٦٩٧٠٥	-27.14	٩٣٩٢٩١	٢٠٠٢
-32.90	٢٦٩٩٠.٤	١٦٣٧٩٨	127.96	١٩٨٢٥٤٨	128.51	٢١٤٦٣٤٦	٢٠٠٣
	٧.١٥			١٧.٥٨		٣٦.٥٠	معدل النمو المركب
54.16	٤١٦٠٧.٨	٨٦٥٢٤٨	1520.01	٣٢١١٧٤٩١	1436.69	٣٢٩٨٢٧٣٩	٢٠٠٤
4.40	٤٣٤٣٨.٨	١٤١٢٧٧١٥	-17.88	٢٦٣٧٥١٧٥	22.80	٤٠٥٠٢٨٩٠	٢٠٠٥
10.16	٤٧٨٥١.٤	١٠٢٥٦٦٨٢	47.13	٣٨٨٠٦٦٧٩	21.14	٤٩٠٦٣٣٦١	٢٠٠٦
1.38	٤٨٥١١	١٥٥٦٨٢١٩	0.58	٣٩٠٣١٢٣٢	11.28	٥٤٥٩٩٤٥١	٢٠٠٧
6.61	٥١٧١٧	٢٠٨٤٨٨٠٧	52.19	٥٩٤٠٣٣٧٥	46.98	٨٠٢٥٢١٨٢	٢٠٠٨
5.81	٥٤٧٢٠.٨	٢٦٤٢٣٢٨	-11.51	٥٢٥٦٧٠٢٥	-31.21	٥٥٢٠٩٣٥٣	٢٠٠٩
6.90	٥٨٤٩٥.٩	٤٤٠٢٢	33.42	٧٠١٣٤٢٠١	27.11	٧٠١٧٨٢٢٣	٢٠١٠
9.55	٦٤٠٨١.٧	٢٥٤١٧٦٧١٠	468.51	٣٩٨٧٢٠٩٢٢	830.34	٦٥٢٨٩٧٦٣٢	٢٠١١
6.56	٦٨٢٨٥.٨	١٤٦٧٧٦٤٨	-73.63	١٠٥١٣٩٥٧٦	-81.65	١١٩٨١٧٢٢٤	٢٠١٢
10.80	٧٥٦٥٨.٨	(5,287,480)	13.30	119,127,556	-4.99	113,840,076	٢٠١٣
-3.86	٧٢٧٣٦.٢	(٧,٨٦٣,٦٧١)	-4.75	١١٣,٤٧٣,٥١٧	-7.23	105,609,846	٢٠١٤
-١.٤٩	٧١٦٥٤.١	3,927,263	-37.96	70,397,515	-37.06	66,470,252	٢٠١٥
	٤.٦١			٦.٧٣		٥.٩٩	معدل النمو المركب

المصدر : الاعمدة (٦,٥,٣,١) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية لسنوات مختلفة، الاعمدة (٧,٤,٢) ومعدل النمو المركب من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات الاعمدة (٦,٥,٣,١).
- الاقواس تدل على الإشارة السالبة.

شكل (٢)

الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في العراق للمدة (٢٠١٥-١٩٩٠)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٣).

اما المدة التي تلت عام (١٩٩٥) وصولاً الى عام (٢٠٠٣) فقد استمر العجز في الموازنة العامة باستثناء عامي (٢٠٠٢، ٢٠٠٣) التي سجلتا فائض، الا ان زيادة في معدل النمو المركب للنفقات العامة بلغ (١٧.٥٨%) قابلتها زيادة اكبر في معدل النمو المركب للإيرادات العامة بلغت (٣٦.٥٠%) كان بسبب توقيع العراق لمذكره التفاهم مع الأمم المتحدة من خلالها سمح له بتصدير نفطه وتطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء الا ان هذه الإيرادات كان يدفع (١٥%) منها تعويضات عن الحرب الى الدولة الكويت مما سبب بتقليل تلك الإيرادات، الا ان الزيادة في النفقات العامة في فترة (١٩٩٥-٢٠٠٣) قابلتها زيادة في نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (GDP) باستثناء عامي (١٩٩٨، ٢٠٠٣) إذ سجلتا نسباً سالبة بلغت (1.51%-، -32.90%) على التوالي، اما المدة (٢٠٠٤-٢٠١٥) فقد حقق العراق فائض في الموازنة العامة باستثناء عامي (٢٠١٣، ٢٠١٤) حيث سجلتا انخفاضاً في اسعار النفط عالمياً من (\$١٢٠) وصولاً الى (\$٣٢) مما ادى الى انخفاض في الإيرادات العامة في الموازنة والتي يساهم بها مورد النفط اكثر من (٩٠%)، لقد كان لاجتياح المنظمة الارهابية المسمات بـ(داعش) وانخفاض اسعار النفط الاثر الكبير في انخفاض الإيرادات ثم تبعها انخفاض النفقات وبالتالي تحقيق عجز للسنوات (٢٠١٣، ٢٠١٤)، اما الاعوام التي هي قبل عام (٢٠١٢) فقد سجلت اسعار النفط ارتفاعاً بعد عام (٢٠٠٣) مما ساهم في زيادة الإيرادات والقضاء على العجز المستمر في الموازنة إضافة الى خفض نسبة تعويضات الجانب الكويتي الى (٥%) بعد ما كانت (١٥%)، اما عند مقارنة هذه النفقات بـ (GDP) فنلاحظ زيادته وان كانت زيادة طفيفة الا انها ضمن الاشارة الموجبة باستثناء عامي (٢٠١٤، ٢٠١٥).

المطلب الثالث: العلاقة بين سعر الفائدة والموازنة العامة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥)

يتضح من خلال جدول (٤) قيام السلطة النقدية (البنك المركزي) بزيادة سعر الفائدة بجميع أنواعه عام (١٩٩٣) وهي سياسة نقدية تقييدية من اجل السيطرة على معدلات التضخم مما ساعدت على زيادة حجم العجز في الموازنة لنفس السنة او للسنوات التي تليها، من خلال خفض النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (GDP) وبالتالي خفض الضرائب ومن ثم تقليل الإيرادات العامة وزيادة العجز المالي في الموازنة وهو ما يعرف باثر الإيرادات (the revenue effect) التي مر ذكرها في المبحث الاول، اما السنوات التي تلت عام (١٩٩٥) وعلى الرغم من تمكن العراق تصدير نفطه وفق مذكرة التفاهم، وبالتالي زيادة الإيرادات العامة الا ان استمر العجز في الموازنة واستمرت اسعار الفائدة المرتفعة وصولاً الى عام (٢٠٠١) التي انخفضت بها اسعار الفائدة وكذلك عامي (٢٠٠٢، ٢٠٠٣) محققة زيادة في الإيرادات و بالتالي تحقيق فائض، اما المدة التي تلت عام (٢٠٠٣) فقد سجل سعر الفائدة انخفاض تدريجي وصولاً الى عام (٢٠١٥) باستثناء

عام(٢٠٠٤)، فقد انعكست هذه الانخفاضات على زيادة الإيرادات مدعومة بارتفاع أسعار النفط عالمياً، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP)، بمعدل نمو بلغ(10.16%) عام(٢٠٠٦) وقد استمر بالارتفاع لغاية عام(٢٠١٢)، أما عامي(٢٠١٣،٢٠١٤) فقد انخفضت أسعار النفط مما أثرت وبشكل كبير على الإيرادات العامة إضافة الى عوامل أخرى، وعلى الرغم من انخفاض أسعار الفائدة إلا أن الموازنة العامة حققت عجزاً، أما عام(٢٠١٥) فعلى الرغم من انخفاض الإيرادات وبنسبة نمو سالبة(37.06%) إلا أن النفقات قد انخفضت بمقدار أكبر من(37.96%) مما حقق فائضاً في الموازنة وانخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ولا يخفى على أحد أن هناك دور للهيمنة المالية النفطية كبيراً في التأثير على النفقات والإيرادات الحكومية فانخفاض سعر النفط وارتفاعه يؤثر على الموازنة باعتباره إحدى المكونات الأساسية للإيرادات العامة في العراق إذ يساهم بأكثر من(٩٠%) من الإيرادات العامة.

جدول(٤)

يوضح سعر الفائدة ونسب نمو الإيرادات والنفقات العامة وصافي الموازنة

السنوات	سعر الفائدة على ودائع التوفير (١)	سعر الفائدة على الإقراض قصير الأجل (٢)	نسبة النمو للإيرادات % (3)	نسبة النمو للنفقات % (4)	العجز او الفائض (صافي الموازنة) (5)	(GDP) (١٠٠=١٩٨٨) (6)	نسبة النمو (GDP) (٧)
1990	٩	١٧	-----	-----	(56880)	١٢٨٥٧	-----
1991	٩	١٧	-95.02	-87.66	(١٣٢٦٩)	٧١٣٥	-44.50
1992	٩	١٧	19.37	87.94	(٢٧٨٣٦)	٨٩٦٤	25.63
1993	١٠	١٩	78.26	109.69	(٥٩٩٥٧)	١٣٣١٨	48.57
1994	١٠	١٩	196.31	189.24	(١٧٣٧٨٣)	١٢٧٠٣	-4.62
1995	١٠	٢٠	301.31	246.36	(٥٨٣٧٩٨)	١٠٣٧٧	-18.31
معدل النمو المركب						-٣.٤٩	
1996	١٠	٢٠	66.39	-21.46	(٣٦٤٥٢٩)	١٥٥٢٨	49.64
1997	١٠	٢٠	130.62	11.66	(١٩٥٢٦٥)	١٨٩٢٦	21.88
1998	١٠	٢٠	26.77	51.95	(٤٠٠٧١)	١٨٦٤٠	-1.51
1999	١٠	٢٠	38.17	12.28	(٣١٤٤٨٧)	٢١٥٦٢	15.68
2000	١٠	٢٠	57.57	45.00	(٣٦٥٦٦٦)	٢٣٣٢٨	8.19
2001	١٠	١٨	13.79	38.77	(٧٩٠٤٨١)	٢٥٦٨٩	10.12
2002	١٠	١٨	-27.14	-58.18	٦٩٥٨٦	٤٠٢٢٣	56.58
2003	٧	١٤	128.51	127.96	١٦٣٧٩٨	٢٦٩٩٠.٤	-32.90
معدل النمو المركب						٧.١٥	
2004	٦.٥	٢٢.٧	1436.69	1520.01	٨٦٥٢٤٨	٤١٦٠٧.٨	54.16
2005	٥.٥	١٣.٩	22.80	-17.88	١٤١٢٧٧١٥	٤٣٤٣٨.٨	4.40
2006	٦.٠	١٥.١	21.14	47.13	١٠٢٥٦٦٨٢	٤٧٨٥١.٤	10.16
2007	١٠	٢٠.٦	11.28	0.58	١٥٥٦٨٢١٩	٤٨٥١١	1.38
2008	٨.٨٠	١٨.١٠	46.98	52.19	٢٠٨٤٨٨٠٧	٥١٧١٧	6.61
2009	٦.٨٤	١٦.١٦	-31.21	-11.51	٢٦٤٢٣٢٨	٥٤٧٢٠.٨	5.81
2010	٥.٥٠	١٤.٣١	27.11	33.42	٤٤٠٢٢	٥٨٤٩٥.٩	6.90
2011	٥.٢٤	١٤.٠٣	830.34	468.51	٢٥٤١٧٦٧١٠	٦٤٠٨١.٧	9.55
2012	٥.٠٧	١٣.٨٧	-81.65	-73.63	١٤٦٧٧٦٤٨	٦٨٢٨٥.٨	6.56

10.80	٧٥٦٥٨.٨	(5,287,480)	13.30	-4.99	١٣.٥٧	٤.٨٨	2013
-3.86	٧٢٧٣٦.٢	(٧,٨٦٣,٦٧١)	-4.75	-7.23	١٢.٠٦	٤.٣٩	2014
-١.٤٩	٧١٦٥٤.١	3,927,263	-37.96	-37.06	١٢.٢٩	٤.٤٦	2015
	٤.٦١						معدل النمو المركب

المصدر: من جداول (٣,٢,١) اعلاه.

المبحث الثالث: قياس العلاقة بين سعر الفائدة وعجز الموازنة العامة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥):

المطلب الاول: توصيف النموذج القياسي:

يمكن توصيف متغيرات الانموذج القياسي وفق الجدول الاتي:

جدول (٤)

توصيف متغيرات الانموذج القياسي

رمزه	اسم المتغير باللغة الانكليزية	اسم المتغير باللغة العربية
RD1	Interest Rate on Savings Deposits	سعر الفائدة على ودائع التوفير
RD2	Fixed deposit interest rate six months	سعر الفائدة على الودائع الثابتة ستة أشهر
RD3	Fixed interest rate on fixed deposits for one year	سعر الفائدة على الودائع الثابتة لمدة سنة
NB	Net Budget	صافي الموازنة
RL1	Interest rate on short-term lending	سعر الفائدة على الإقراض قصير الأجل
RL2	Interest rate on medium term lending	سعر الفائدة على الإقراض متوسط الأجل
RL3	interest rate on lending is long Term	سعر الفائدة على الإقراض طويل الأجل

المصدر: من عمل الباحث

$$NB = \beta_0 + \beta_1 RD1 + \beta_2 RD2 + \beta_3 RD3 - \beta_4 RL1 - \beta_5 RL2 - \beta_6 RL3$$

المطلب الثاني: تقدير النموذج القياسي وتحليل العلاقات الاقتصادية:

بعد عمل لوغارتيم (Log) للبيانات ومن ثم استقراره لها (Stability)، تبين ان جميع انواع اسعار الفائدة الداخلة في الانموذج مستقرة عند الفرق الاول اضافة الى ان صافي الموازنة (NB) مستقر عند مستواه وبذلك تكون طريقة (ARDL) هي الانسب للأنموذج، وباستخدام البرنامج الاحصائي (Eviews ٩.٥) تبين ان عمل تأخرين زمنيين هو الأفضل بحسب مقياس (Akaike)، وحسب النظرية الاقتصادية فأن الانموذج القياسي يكون كالآتي.

وبحسب ماجاء في جدول(٦) فان المعادلة الانحدار تكون كالآتي:

$$NB= 2916.124+606.2585 \quad RD1-643.6226 \quad RD2+66.27519 \quad RD3-36.99341 \quad RL1+150.8571 \quad RL2-247.4620 \quad RL3$$

يتضح من خلال المعادلة اعلاه ان الحد الثابت مقداره (٢٩١٦.١٢٤) وان سعر الفائدة على ودائع التوفير بلغت (٦٠٦.٢٥٨٥) بإشارة موجبة اي بمعنى عند زيادة اسعار الفائدة لودائع التوفير بوحدة واحدة فأن صافي الموازنة سيزداد بمقدار (٦٠٦.٢٥٨٥) سواء فائض او عجز من خلال زيادة النشاط الاقتصادي وبالتالي زيادة الضرائب، اما سعر الفائدة على الودائع الثابتة لمدة ستة أشهر فعند تغييره بمقدار وحدة واحدة فأن صافي الموازنة سينخفض بمقدار (٦٤٣.٦٢٢٦) بسبب عزوف الافراد من الایداع في هذه الفئة، اما سعر الفائدة على الودائع الثابتة لمدة سنة فأن زيادتها بمقدار وحدة واحدة فأن صافي الموازنة سيزداد بمقدار (٦٦.٢٧٥١٩)، بينما يكون تأثير سعر الفائدة على الإقراض قصير الأجل عندما تزداد هذه الاسعار بمقدار وحدة واحدة فأن صافي الموازنة سينخفض بمقدار (٣٦.٩٩٣٤١)، اما سعر الفائدة على الإقراض متوسط الأجل فكان تأثيره ايجابي فعند زيادته بمقدار وحدة واحدة فأن صافي الموازنة سيزداد بمقدار (١٥٠.٨٥٧١)، اما سعر الفائدة في الاجل الطويل فإنه عندما يتغير بمقدار وحدة واحدة فأن صافي الموازنة سينخفض بمقدار (٢٤٧.٤٦٢٠).

● اختبار (R^2) Coefficient of Determination:

ويسمى اختبار جودة التوفيق أو معامل التحديد ويمكن تعريفه بأنه نسبة التغير الكلية في المتغير التابع الناجمة عن تغيير المتغيرات المستقلة، وتتراوح نسبته بين الصفر والواحد الصحيح، وبالعودة الى متغيرات الانموذج القياسي المستخدمة فقد كانت نسبة اختبار جودة التوفيق (٠.٩٩٧)، مما يعني ان المتغيرات المستقلة المختارة هي مسؤولة بنسبة (٠.٩٩٧) عن التغير في المتغير التابع وأن المتبقي من الواحد الصحيح من النسبتين ترجع للمتغيرات العشوائية Random variables وأن هذه النسبة المرتفعة ان دلت على شيء فأنها تدل على ان الباحث قد وفق في اختيار المتغيرات المستقلة التي تؤثر على المتغير التابع.

● اختبار (R^2-) Adjusted Coefficient of Determination:

يستخدم لإزالة التحيز الناجم من اضافة متغيرات خارجية الى الانموذج ولمعرفة القوة التفسيرية لمعامل التحديد بصورة أكثر دقة تم اعتماد معامل التحديد المعدل (Adjusted Coefficient of Determination) والذي تكون قيمته اقل من قيمة (R^2) وذلك لتضمنه درجات حرية أكثر، وقد بلغ (R^2-) (٠.٩٩١) مما يعني ان القوة التفسيرية لمعامل التحديد مرتفعة جداً.

● اختبار F:

يشير هذا الاختبار الى معنوية الانموذج بأكمله فإذا كانت (F) المحتسبة اكبر من (F) الجدولية يعني ان الانموذج معنوي، واستناداً إلى نتائج التحليل القياسي، فإن قيمة اختبار (F) المحتسبة بلغت (3009.68) بينما قيمة (F) الجدولية هي (1.95) عند مستوى معنوية 10% مما يعني أن (F) المحتسبة أكبر من (F) الجدولية، أذاً القرار يكون برفض فرضية العدم (H:0) وقبول الفرض البديل (H:1)، أي إن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع تعد معنوية وهناك تأثير للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع.

• اختبار t:

يشير هذا الاختبار الى التعرف على مدى معنوية المعلومات التي تم تقديرها لكل متغير من متغيرات الانموذج، واستناداً الى نتائج التحليل لجميع المتغيرات تظهر قيم (t) المحتسبة للثابت بلغت (74.69276) وهي اكبر من (t) الجدولية البالغة (0.711) بمستوى معنوية 25%، أما (t) للمتغير (NB) فقد بلغت المحتسبة (57.20) وهي اكبر من (t) الجدولية البالغة (0.711) بمستوى معنوية 25%، وهنا سنقوم برفض فرضية العدم (Null Hypothesis) ونقبل الفرض البديل (Alternative hypothesis) وكذلك (t) لـ (RD3, RL2, RD1) فقد بلغت على التوالي (45.77، 69.364، 88.08) وهي اكبر من (t) الجدولية البالغة (0.711) بمستوى معنوية 25%، أما (RD2, RL1, RL3) فقد بلغت (-66.25، -26.81، -87.191) وهي اصغر من الجدولية من (t) الجدولية بجميع مستوياتها وبالتالي فإن قيمها غير معنوية مما يعني نرفض الفرض البديل (H:1) ونقبل العدم (H:0) القائلة بعدم وجود علاقة بين صافي الموازنة وهذه المتغيرات الثلاث.

• اختبار Durbin-Watson (D.W) :

يفيد اختبار Durbin - Watson في الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي، أو مدى تحقق تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ولتطبيق اختبار Durbin - Watson نقوم باستخدام قيمة D.W المقدرة في معادلة الانحدار ونختبر فرضية العدم، فإذا كانت قيمة D.W المحتسبة أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى المعنوية المحدد فأننا نقبل فرض العدم القائل بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات والعكس صحيح، وقد ظهرت D.W المحتسبة والبالغة (2.0533) وهي اكبر من (dl) والبالغة (0.845) واصغر من (du) البالغة (2.093) ومن الممكن هنا ان نقبل الفرض البديل.

الخاتمة:

الاستنتاجات:

أولاً- الاستنتاجات النظرية:

- ١- ان هناك علاقة وثيقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية باتجاه واحد يتوسطهما سعر الفائدة فعند زيادة او انخفاض سعر الفائدة يتأثر معدل النمو الاقتصادي والضرائب والدين العام.
- ٢- ان نسبة ودائع التوفير الى (GDP) منخفضة جداً بالرغم من ارتفاع اسعار الفائدة.
- ٣- ان صافي الموازنة يتأثر بسعر الفائدة سواء على الايداعات او على الاقراض لذا ينبغي التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية وفق سياسة اقتصادية كلية تتناغم على اساس تحقيق التنمية الاقتصادية.

ثانياً- الاستنتاجات القياسية:

- ١- ان البعض من انواع سعر الفائدة يؤثر في صافي الموازنة مثل (سعر الفائدة على ودائع التوفير، وسعر الفائدة على الودائع الثابتة لمدة سنة، سعر الفائدة على الإقراض متوسط الأجل) بدلالة معنوية (t) لهذه المتغيرات.
- ٢- ارتفاع نسبة (R2) الى (٠.٩٩) مما يعني ان الباحث قد وفق في اختياره للمتغيرات المستقلة التي تؤثر في المتغير تابع.

التوصيات:

- ١- ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية وذلك بوضع إستراتيجية للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال اعطاء دور اكبر للتحكم في اسعار الفائدة.
- ٢- ينبغي وضع سياسة للترشيد من النفقات الإستهلاكية التي تشكل النسبة الأكبر من حجم الإنفاق العام ودعم وزيادة حجم النفقات الإستثمارية.
- ٣- ينبغي للسياسة النقدية أن تعمل على تطوير أنظمة المدفوعات، ليس فقط بين البنك المركزي والمصارف، وإنما بين المصارف والجمهور الذي من شأنه أن يعمل على خلق نظام نقدي متطور.
- ٤- ينبغي للسلطات الحكومية أن تحرص على التوجه بصورة واقعية إلى سياسات التنويع الإقتصادي، إذ لا يمكن التكهن بمستقبل الاقتصاد العراقي بدون تلك السياسات، الى جانب أهمية إعداد السياسات الكفيلة بتنشيط بيئة الأعمال.
- ٥- ضرورة تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي وذلك لتشجيع بقية القطاعات الاقتصادية للمساهمة فيه وعدم الاعتماد بشكل رئيسي على القطاع النفطي في تكوين الناتج باعتباره قطاع القائد للاقتصاد وبالتالي فان الناتج ونموه يرتبط بتغيرات الاسعار الحاصلة في هذا القطاع.
- ٦- ضرورة الإعتماد في تمويل عجز الموازنة على القروض المحلية من الجمهور وعدم الإعتماد وبشكل مفرط على البنوك المحلية لإيقاف معدلات التضخم، والعمل من خلال تفعيل دور الضرائب الوطنية في ذلك التمويل والبحث بإستمرار عن ضرائب جديدة، وتخفيض الاعتماد على القروض الأجنبي.

- قائمة المصادر والمراجع -

المصادر باللغة العربية :

أولاً - الكتب:

١. إيدجمان مايكل ، الاقتصاد الكلي - النظرية والسياسات، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٩٩.
٢. السيد علي، العيسى، عبد المنعم ونزار سعد الدين، النقود والمصرف والاسواق المالية، ط١، دار حامد للنشر، عمان، ٢٠٠٤.
٣. العزاوي هدى ومحمد طاقة ،اقتصاديات المالية العامة، ط١، دار الميسرة، عمان الاردن، ٢٠٠٧.
٤. القرشي، محمد صالح، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، ط١، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.
٥. الوزني، الرفاعي ،خالد واصف واحمد حسين، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر،الاردن، ٢٠٠٩.
٦. بركات عبد الكريم صادق، البطريق يونس احمد، حامد عبد المجيد دراز، المالية العامة، ط١، الدار الجامعية للنشر وللتوزيع، بيروت، ١٩٨٦.
٧. جوارتيني جيمس ، استروب، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للطبع والنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1988
٨. حشيش، عادل احمد، اساسيات المالية العامة، مدخل لدراسة اصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، ١٩٩٢.
٩. خليل، سامي، نظريات السياسات النقدية والمالية، الكتاب الثاني، ط١، شركة الكاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٢.
١٠. سامويلسون ونوردهاوس، علم الاقتصاد، ط١، مكتبة لبنان، بيروت، ٢٠٠٦.
١١. غفر محمد عبد المنعم، مصطفى احمد فريد، الاقتصاد المالي الوضعي والاسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية. ١٩٩٩.
١٢. كنعان علي : " النقود والصيرفة والسياسة النقدية "، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الاولى ، 2012
١٣. موسى، محمد حربي، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، دار وائل للنشر، ط١، عمان، ٢٠٠٦.

ثانياً: الرسائل والاطاريح:

- المشهداني، احمد اسماعيل ابراهيم، قياس درجة استقلالية البنك المركزي وعلاقتها بعجز الموازنة الحكومية(العراق حالة دراسية) للمدة (١٩٨١-٢٠٠٨)، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٠.

ثالثاً: الوثائق والنشرات الرسمية:

١. البنك الدولي للتنمية والتعمير تقرير سنة (٢٠١٤).
٢. التقارير والنشرات السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٤).
٣. التقرير الخاص للبنك المركزي العراقي سنة (٢٠٠٣).

رابعاً: الدوريات:

- ١- السامرائي هناء عبد الغفار، عبد اللطيف سالم، بغداد، الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية الدولية، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، ٢٠٠٢.
- ٢- كمال منى، الاطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية، بحث منشور، نوفمبر، ٢٠١٠.
- ٣- فارس فضيل محمد ساحل، تفسير الفائدة والعوامل المحدد له في ضوء الفكر الاقتصادي الحديث، للملتقى الدولي الثاني، الجزائر.
- ٤- حسين ديكان درويش، ملامح وفاق التنمية الاقتصادية في الهند، المجلة العراقية للعلوم الادارية، جامعة كربلاء، ط١، مجلد (٤)، العدد (١٥)، ٢٠٠٧.

المصادر الاجنبية:

- 1- Albert s. Dexter, Manrice D.levi & Barrie R.Nault, Stick Prices, the , impact of regulation, Journal Monetary Economics, 2002
- 2-Arthur O Sullivan & Steven M.Macroeconomics ,6th Ed,New Jersey,2003
- 3-H.W.Allen Sweeny and Roberto Rechlin, handbook of budgeting, by plan view, new York, 1981.
- 4-Jagdish Handa, Monetary Economics, New York, Taylor & France
- 5-Robert Eisner: Which budget deficit, Some issues of measurement and their implication, the American Economic review, vol. 74.no.2,2010.

ملحق (١)

Dependent Variable: NB

Method: ARDL

Date: 11/24/17 Time: 19:46

Sample (adjusted): 1992 2015

Included observations: 24 after adjustments

Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): RD1 RD2 RD3 RL1 RL2 RL3
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 1458
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 2, 2)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.6555	-0.493505	0.028031	-0.013833	NB(-1)
0.0000	57.20560	0.048578	2.778916	NB(-2)
0.0000	92.64562	8.783620	813.7639	RD1
0.0000	35.53176	7.477482	265.6881	RD1(-1)
0.0000	88.08711	6.882489	606.2585	RD1(-2)
0.0000	-81.14882	8.415122	-682.8772	RD2
0.0000	-46.53726	9.200583	-428.1699	RD2(-1)
0.0000	-87.19171	7.381695	-643.6226	RD2(-2)
0.0000	100.5284	4.674396	469.9098	RD3
0.0000	50.54964	3.448715	174.3313	RD3(-1)
0.0000	45.77701	1.447783	66.27519	RD3(-2)
0.0000	-84.00495	4.019703	-337.6749	RL1
0.0000	-35.50082	3.152310	-111.9096	RL1(-1)
0.0001	-26.81460	1.379599	-36.99341	RL1(-2)
0.0000	-121.5044	2.313586	-281.1110	RL2
0.0000	50.21833	7.207312	361.9392	RL2(-1)
0.0000	69.36414	2.174857	150.8571	RL2(-2)
0.0000	-64.47124	4.544740	-293.0050	RL3
0.0000	-54.47652	11.67987	-636.2789	RL3(-1)
0.0000	-66.25276	3.735121	-247.4620	RL3(-2)
0.0000	74.69276	39.04159	2916.124	C
15.55360	Mean dependent var		0.997950	R-squared
3.420781	S.D. dependent var		0.991618	Adjusted R-squared
-2.901707	Akaike info criterion		0.066866	S.E. of regression
-1.870910	Schwarz criterion		0.013413	Sum squared resid
-2.628236	Hannan-Quinn criter.		55.82048	Log likelihood
2.053396	Durbin-Watson stat		3009.689	F-statistic
			0.000009	Prob(F-statistic)

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ملحق (٢)

نتائج استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الانموذج القياسي

المتغير	القيمة الاحصائية	القيم الحرجة	نوع الاستقرار	مستوى المعنوية
Rd1	-٤٠٢٠٦٤٢	-٣٠٧٨٥٣ -٢٠٩١٨٧٨ -٢٠٦٣٥٥٤٢	مستقر عند الفرق الاول	%١٠

%١٠	مستقر عند الفرق الاول	٣.٧٣٧٨٥٣- ٢.٩٩١٨٧٨- ٢.٦٣٥٥٤٢-	٣.٨٦٦٣٦٢-	Rd2
%١٠	مستقر عند الفرق الاول	٣.٧٣٧٨٥٣- ٢.٩٩١٨٧٨- ٢.٦٣٥٥٤٢-	٣.٧٨١٤٦٨-	Rd3
%١٠	مستقر عند الفرق الاول	٣.٧٥٢٩٤٦- ٢.٩٩٨٠٦٤- ٢.٦٣٨٧٥٢-	٥.٧٩١٥٧١-	RI1
%١٠	مستقر عند الفرق الاول	٣.٧٣٧٨٥٣- ٢.٩٩١٨٧٨- ٢.٦٣٥٥٤٢-	٣.٩٩٠٨١٥-	RI2
%٥	مستقر عند الفرق الاول	٣.٧٣٧٨٥٣- ٢.٩٩١٨٧٨- ٢.٦٣٥٥٤٢-	٣.٦٩٦٧٧٨-	RI3
%١٠	مستقر عند مستواه	٣.٧٦٩٥٩٧- ٣.٠٠٤٨٦١- ٢.٦٤٢٢٤٢-	٣.٨٨٢٤٠٣-	Nb